الأهرام

٢٠٠٩/١٢/٧

سرور في افتتاح مؤتمر معهد القانون الفرنسي بالقرية الذكية

الاقتصادات النامية قاومت الأزمة المالية بلجوئها لقواعد قانونية سليمة

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن الدول الناشئة والنامية ذات الاقتصادات البارزة قاومت بشكل أفضل الاضطرابات المالية بفضل اللجوء إلى قواعد قانونية سليمة ومتابعة تنفيذ تلك القواعد بكل دقة.

جاء ذلك في كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني والثلاثين لمعهد القانون الفرنسي والمؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانونيين الناطقين بالفرنسية بالقرية الذكية حول التحديات القانونية للأزمة المالية العالمية، بحضور السيد عبده ضيوف أمين عام المنظمة الدولية للفرانكفونية، والشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الاسكان بمملكة البحرين.

وأوضح أن الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٧ نتجت عن الليبرالية المتجاوزة وعدم الالتزام بالقانون والابتعاد عن الدولة. ومن وجود أوجه قصور خطيرة شابت القواعد المنظمة وتطبيقها لاسيما فيما يتعلق بمراقبة القطاع المالي والإشراف عليه وكذلك بسبب القصور في أجهزة الرقابة والإنذار السريع القائمة.

وقال إن الأزمة تسببت في تآكل حقيقي في ثقة الجمهور العريض في المؤسسات المالية والقواعد القانونية الموضوعة للرقابة سواء بالنسبة للمنتجات المالية التقليدية أو الابتكارية، وأوضح أن الأزمة الاقتصادية أثبتت للنظام المالي الإسلامي تفوقه، فهذا النموذج الذي ظل محبوسا داخل عدد من الدول العربية ودول آسيا حظي بفرصة ولوج الساحة الدولية للمنتجات المالية التقليدية من الباب العريض المتمثل في المصداقية، تلك المصداقية التي فقدت مؤقتا على يد المنتج المالي التقليدي.

واشار إلى أن النظام المالي الإسلامي لا يمكن أن يكون أيضا بمنأى عن الصعوبات المتصلة بالمنتجات المالية التقليدية إلا إذا احترم تماما مبادئه الأساسية المزوجة بقواعد الشفافية والفعالية الضرورية لتحقيق كل نجاح، وأكد أن الدرس المستفاد الذي يمكن أن نستخلصه من أزمة ديون مجموعة دبي هو ضرورة إعادة صياغة نظام ضبط الأسواق بحيث تتحقق لها حوكمة على نحو أفضل لا سيما شفافية أكبر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية